مسألة

علم النبي صلى الله عليه وسلم بالغيب

مواطن الاتفاق والاختلاف فيها بين العلماء وتحرير محل النزاع

الغيبُ أمرٌ نسبيٌّ ، فما كان غيباً لشخصٍ كان مشاهداً أو معلوماً لآخرَ ، وعرَّف السيِّد محمَّد بنُ جعفرٍ الكتَّانيُّ الغيبَ المرادَ هنا بقوله : (كلُّ ما غاب عنِ الخلقِ ، ولم تُنصَب عليه علامةٌ ولا دليلٌ ، ولم تمكن معرفتُه إلَّا بإعلامِ الملكِ الجليلِ)[1] .

وعلمُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيبِ مسألةٌ متَّفقٌ عليها ، تضافرَتْ النُّصوصُ الشَّرعيَّة على التَّدليل لها ، وقام الإجماعُ على القولِ بها ، قال الإمامُ القاضي عِياضٌ في كتابه « الشِّفا » : (فصلٌ : ومن ذلك ما أُطْلع عليه منَ الغيوب وما يكون ، والأحاديثُ في هذا الباب بحرٌ لا يُدرَك قَعْرُه ولا يُنزَف غَمْرُه ، وهذه المعجزةُ مِن جُملةِ معجزاته المعلومةِ على القطعِ ، الواصلِ إلينا خبرُها على التَّواتر ؛ لكثرة رُواتها وٱتِّفاق معانيها على الاطِّلاع على الغيبِ)[2] .

ولا يخفىٰ أنَّ علم النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيبِ إنَّما هو بإعلامِ الله سبحانه وتعالىٰ ، وليس علماً ذاتيّاً ، وهو علمٌ حادثٌ بخلافِ علم الله فإنَّه قديمٌ ، وهذا الأمر محلُّ إجماعِ العلماءِ ، والقولُ بخلافه لا يقول به مسلمٌ .

وإذا كان هذا كلُّه محلَّ ٱتِّفاقٍ ، فأين الخلاف في المسألة ؟ ٱختلف العلماءُ في حدود

---

(١) « جلاء القلوب » (١/ ٤٦) .

(٢) « الشفا » (١/ ٣٣٦) ، (لا ينزف غمره) : لا تحاط غايته ، ولا تفنىٰ نهايته .

الغيبِ الذي علَّمَه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم علىٰ أقوالٍ :

القول الأوَّل : أُطْلع النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم على المغيَّبات ، هكذا دون إطلاقٍ أو تقييدٍ ، ومثَّلوا لذلك بكثير منَ القصص والحوادثِ التي وردَتْ في السُّنة المطهَّرةِ ، وهذا مذهبُ كثيرٍ منَ العلماءِ فيما قبل القرنِ العاشرِ الهجريِّ ، ومشىٰ عليه بعد ذلك بعضُ علماءِ السِّيرةِ والشَّمائلِ والحديثِ[1] .

ومِن أوسعِ نصوصِ المتقدِّمينَ في مسألةِ علمِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيب ـ فيما أعلم ـ قولُ القاضي عِياضٍ : (مِن علامات نبوَّته صلَّى الله عليه وسلَّم إخبارُه بالمغيَّباتِ ، وٱطِّلاعُه علىٰ أسرارِ علومِ النَّاسِ ، ومعارفِ الدُّنيا والآخرةِ ما هو غيرُ خفيٍّ)[2] .

وممَّا يُلحَق بهذا القولِ . . مَن قال منَ المتأخِّرين بعدمِ البحثِ عن حدودِ علمِه صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومنهم العلَّامةُ اليُوسيُّ حيث قال : (ينبغي أن نعتقدَ تعظيمَ نبيِّنا صلَّى الله عليه وسلَّم ، ونعتقد أنَّه أُعطيَ منَ العلمِ والنُّورِ وسائرِ مراتبِ الكمالاتِ اللائقةِ به ما لم يُعطَ أحدٌ منَ العالمين ؛ لأنَّه خيرُ الخلقِ أجمعينَ ، ثُمَّ نكتفي بهذا وما أشبهَهُ ، ولا نُطالَبَ بالبحثِ عن إحصاءِ ما علِمَ ؛ فإنَّه لا تبلُغُه عقولُنا ، وليس مطلوباً منَّا ، فالاشتغالُ به فضولٌ)[3] .

القول الثَّاني : أُطْلع النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم علىٰ جميع المغيَّباتِ بٱستثناء غيرِ المتناهي منها ، وٱستثنوا أيضاً الخمسَ الواردةَ في الآية : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ

---

(١) يجد القارئ في كتبِ الشَّمائل أنَّ مِن شمائلِه صلَّى الله عليه وسلَّم إخبارَه بالمغيَّبات ، ثُمَّ تراهم يسرُدُون بعضَ الأحاديثِ التي تشهَدُ لذلك ، وكذلك يستشهِدُ المفسِّرونَ والمحدِّثونَ بالآياتِ والأحاديثِ التي تتحدَّث عنِ المغيَّبات بأنَّ ذلك مِن مُعجزاتِه صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومِن ذلك قولُ الحافظِ ٱبنِ حجرٍ العَسْقَلانيِّ في « فتح الباري » (٩/ ٧) : (. . . وإخبارُه بالمغيَّبات ، فلا يمرُّ عصرٌ منَ الأعصارِ إلَّا ويظهَرُ فيه شيءٌ ممَّا أخبر به أنَّه سيكونُ ، يدلُّ علىٰ صحَّة دعواه) .

(٢) « إكمال المعلم بفوائد مسلم » (٢/ ١٥٤) .

(٣) « تقييد في العلم النبوي » (١/ ٤٥٤) .

﴿ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾[1] ، وهو قول كثيرٍ منَ المحدِّثينَ ، ونسَبَ السيِّدُ الكتَّانيُّ هذا القولَ إلىٰ جمهورِ المحدِّثينَ والعلماءِ ، وهو المختارُ عند أكثرِ الفقهاءِ[2] .

القول الثَّالث : أُطْلع النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم علىٰ جميع المغيَّباتِ بٱستثناء غير المتناهي ، ومنَ المغيَّبات التي أُطْلع عليها الخمسُ المذكورةُ في الآية ، وهو قول المؤلِّفِ وقولُ كثيرٍ منَ المتأخِّرين ، ونسَبَه السيِّدُ الكتَّانيُّ إلى المحقِّقين منَ العلماء ، وقال : (جزم به كثيرٌ من أرباب الخصوصية والأولياء) ، وقال : (وهو الحقُّ الذي لا مرية فيه لمنصفٍ ، ولا يعدِلُ عنه بعد الوقوف علىٰ هذه الرِّسالة إلَّا متوانٍ أو مستغفلٍ)[3] .

القول الرَّابع : أُطْلع النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم علىٰ جميع المغيَّبات ٱطِّلاعَ شمولٍ

---

(١) لقمان : ٣٤ .

(٢) « جلاء القلوب » (١/ ١٩١) ، وممَّن صرَّح بذلك الإمام أبو العباس القُرْطبي (ت ٦٥٦هـ) في « المُفهِم » (١/ ١٥٥) ، والحافظُ شهاب الدِّين القسطلَّانيُّ (ت ٩٢٣هـ) ؛ حيث ذكر هذه المسألة في « المواهب اللدنية » في موضعين (٢/ ٣٤٨ ، ٣/ ١٣٠) الأول : (كما ٱختصَّ تعالىٰ بمفاتيحِ الغيبِ فلا يعلَمُها إلَّا هو . . أعطىٰ هذا السيِّدَ الكريمَ منزلةَ الاختصاصِ بإعطائه مفاتيحَ الخزائنِ) ، والثاني : (ولا شك أنَّ الله تعالىٰ قد أَطْلَعَهُ علىٰ أزيدَ مِن ذلك ، وألقىٰ عليه علمَ الأوَّلينَ والآخرينَ ، وأمَّا علْمُ عوارفِ المعارفِ الإلهيَّةِ : فتلكَ لا يتناهىٰ عددُها ، وإليه صلَّى الله عليه وسلَّم ينتهي مدَدُها) ، والحافظ محمَّد بنُ يوسف الصَّالحيُّ الشَّاميُّ (ت ٩٤٢هـ) في « سبل الهدىٰ والرشاد » (١٠/ ٣١٩) .

(٣) ومن القائلين به : العلَّامة إبراهيمُ اللَّقاني (ت ١٠٤١هـ) في « هداية المريد » (٢/ ٩٧٤) ، والعلَّامةُ أحمد الصَّاوي (ت ١٢٤١هـ) في « شرح الجوهرة » (ص٣٦٤) ، والعلَّامة إبراهيمُ الباجوري (ت ١٢٧٦هـ) في « شرح البردة » (ص٩١) ، والعلَّامةُ حسن العدوي الحمزاوي (ت ١٣٠٣هـ) في « النفحات الشاذلية » (٣/ ٥٤٥) ، والعلَّامةُ أحمد رضا خان (ت ١٣٤٠هـ) في هذا المؤلَّف الذي بين أيدينا ، والعلَّامةُ محمَّد بن جعفر الكتَّاني (ت ١٣٤٥هـ) في « جلاء القلوب » (١/ ١٩٢) .
وقريبٌ من هذا القول ما قرَّره العلَّامة المُناويُّ في « فيض القدير » (٣/ ٤٨٥) : (الخمسُ المذكورةُ لا يعلمُها إلَّا الله علىٰ وجهِ الإحاطةِ والشُّمول كليّاً وجزئيّاً ، فلا ينافيه إطْلاعُ الله لبعضِ خواصِّه علىٰ كثيرٍ منَ المغيَّبات حتَّىٰ مِن هذه الخمسِ) .

وإحاطةٍ لجميعها ، وهو قول بعض المتأخِّرين[1] .

❊❊❊

تحرير محل النزاع بين القول الثاني والثالث :

اتَّفق الفريقانِ علىٰ أنَّ علمَ النبيِّ يشمل كلَّ شيءٍ إلَّا ما كان غيرَ متناهي ؛ لأنَّ علمَ المخلوقَ لا يحيط بغير المتناهي ، وحمَلُوا الآياتِ والأحاديثَ الواردةَ بالمنع على الآياتِ والأحاديثِ الواردةِ بالإذنِ والإطْلاعِ ، وذهبوا إلىٰ أنَّ التَّعليمَ كان متدرِّجاً ، فهو صلَّى الله عليه وسلَّم لم ينتقل عن عالم الدُّنيا حتَّىٰ علِمَ كلَّ شيءٍ ، لكن توقَّف فريقٌ منهم عند حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ عن سيِّدنا أبي هريرةَ رضي الله عنه ، وفيه : « خمسٌ لا يعلَمُهُنَّ إلَّا الله ، ثُمَّ تلا صلَّى الله عليه وسلَّم : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾ »[2] .

وورَدَ عددٌ مِن أخبارِ الآحادِ والتي تبلغُ بمجموعها التَّواتُرَ تشهَدُ بأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم علِمَ بعضَ أفرادٍ من هذه الخمسِ ، ممَّا جعَل فريقاً آخر منَ العلماء يقول :

---

(١) ومنَ القائلين به : أبو الحسن البكري (ت ٩٥٢هـ) ، وأيَّده عمرُ بنُ عبد الوهَّاب العُرْضي ـ مفتي حلب ـ (ت ١٠٢٤هـ) ؛ كما ذكرهما المُحبِّي في « خُلاصة الأثر » (٣/ ٢١٧) ، ومحمَّد بنُ أحمدَ المَنُوفيُّ الشَّافعيُّ (ت ١٠٤٤هـ) ؛ كما في « خلاصة الأثر » (٣/ ٣٥٩) ، وأبو عبد الله محمد الدَّلائي (ت ١٠٩٩هـ) ؛ كما في « ملاك الطلب » (١/ ٣٧٩) ، والعلَّامة إبراهيم الكُورَاني (ت ١١٠١هـ) له رسالة بعنوان : « الجواب الكافي عن مسألة إحاطة علم المخلوق بغير المتناهي » ، والقاضي أبو مروان عبد المالك بنُ محمدِ التَّجْمُوعتي (ت ١١١٨هـ) ، وصنَّف رسالتين في الاستدلالِ لما ذهبَ إليه ، والرد علىٰ مَن خالفه ، وسيأتي الكلام عنهما ، وكتب بعده موافقاً عليه : مسعود بن محمد جمّوع (ت ١١١٩هـ) ؛ كما في « جلاء القلوب » (١/ ١١٠) ، والعلامة محمَّد بنُ أحمدَ العَشْماوي (ت ١١٦٧هـ) في شرحه علىٰ « الصلاة النورانية » للسيِّد البدوي ؛ كما نقلَه عنه المؤلِّف في إحدىٰ تعليقاته علىٰ هذا الكتابِ ، والعلامة عبد الرحمن العَيْدَرُوس (ت ١١٩٢هـ) في « فتح الرحمن بشرح صلاة أبي الفتيان » ؛ كما نقله عنه السيد الكتاني في « جلاء القلوب » (١/ ١٢٤) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٧) ، ومسلم (٩) .

إذا علِمَ صلَّى الله عليه وسلَّم بعضَ أفرادِها . . ٱنتفىٰ حملُ الحديثِ علىٰ حصرِ علْمِها بالله سبحانه ، وذهبوا في تأويل الحديث إلىٰ تأويلات عدَّة[1] .

* * *

تحرير محل النزاع بين القولين الثاني والثالث وبين القول الرابع :

محلُّ الخلافِ بينَ الفريقينِ : هل إحاطةُ المخلوقِ بغير المتناهي ممكنةٌ عقلاً أو غيرُ ممكنةٍ ؟

فالذي عليه جماهير علماء أهل السُّنة أنَّه تستحيل إحاطةُ المخلوقِ بغير المتناهي ، ولذا يستحيلُ إحاطةُ علم النبيِّ بذات الله وصفاتِه وغيرِ ذلك ممَّا ليس متناهياً ، فقيَّدوا ما ورَد مِن أحاديثَ تُطلِقُ علمَ النبيِّ بكلِّ شيءٍ بأنَّها إحاطةٌ بما كان متناهياً فقط .

في حين إنَّ الفريقَ الآخرَ أصحابَ القولِ الرَّابع لم يسلِّموا بأنَّ الدليلَ العقليَّ قائمٌ على ٱختصاصِ الألُوهيَّة بعلمِ غيرِ المتناهي ، وحمَلُوا الأحاديثَ التي تنصُّ علىٰ علْمِه بكلِّ شيءٍ علىٰ إطلاقِها .

ولم يدَّعوا مشابهةَ علمِ النبيِّ لعلمِ الله مِن كلِّ وجهٍ ، بل فرَّقوا بينهما بأنَّ علمَ الله قديمٌ قائمٌ بنفسِه ، وعلمَ النبيِّ حادثٌ وبتعليمِ الله سبحانه .



---

(١) ينظر : « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » لابن رجب الحنبلي (٩/ ٢٦٧ ـ ٢٧٢) ، وينظر بعض هذه التأويلات في : « التوضيح لشرح الجامع الصحيح » لابن الملقن (٢٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨) .

مطلبٌ في قول الإمام البوصيريّ

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتَهَا ... وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

هذا البيت الشِّعري هو من القصيدة الشهيرة المعروفة بـ« البردة » للإمام الشاعر الأديب أبي عبد الله محمد بن سعيد ، **شرف الدين البوصيري** (٦٠٨ـ٦٩٨هـ) .

أثنى العلماءُ علىٰ مكانتِه العلميَّةِ ، وحُسنِ أشعارِه (١) ، ونالَتْ قصيدتُه شُهرةً وتلقَّاها العلماءُ بالقَبولِ ، وسمِعَها عنه جمعٌ منَ الأفاضل (٢) ، ثُمَّ ٱعتنىٰ بسماعِها وروايتِها أصحابُ الأثباتِ (٣) ، وأقبلَ عليها أهلُ الأذواقِ بالشَّرح حتَّىٰ زادَتْ شروحُها علىٰ مئتي شرحٍ (٤) .

---

(١) تنظر ترجمته في مقدمة تحقيق : « إظهار صدق المودة » (١/ ٤١ ـ ٤٥) .

(٢) **وممن سمعها من ناظمها** : يوسف المشهدي ، وٱبن بنت الأعز ، وجمال الدين التوزري . ينظر : « الدرر الكامنة » (٥/ ٦٣ ، ٢٩٤ ، ٦/ ٢٤٥) .

(٣) وٱشتهر إقراؤها وإسماعها ؛ كما في « الدر الكمين » لابن فهد ، ينظر علىٰ سبيل المثال : (ص ٣٠ ، ٣٧ ، ٥٥ ، ١٦٠ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٠) ، وممن رواها من أصحاب الأثبات : الإمام الحافظ ٱبن حجر العسقلاني في « المجمع المؤسس » (١/ ٣٦٣) ، وتوسَّع ٱبن مرزوق الحفيد في مقدمة شرحه « إظهار صدق المودة » (١/ ١٦٧) بذكر أسانيده إلىٰ ناظمها الإمام البوصيري .

(٤) **ومن أبرز شُرَّاحها** : بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، وٱبن العماد الأقفهسي (ت ٨٠٨هـ) ، وٱبن مرزوق الحفيد (ت ٨٤٢هـ) ، وجلال الدين المحلي (ت ٨٦٤هـ) ، وشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) ، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) ، وٱبن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) ، وبدر الدين الغزي (ت ٩٨٤هـ) ، والملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ، وٱبن علان الصديقي (ت ١٠٥٧هـ) ، وغيرهم .

ومع تداول الأيامِ والسِّنين لم يُسمَع مِن أحدِهم ٱنتقاصاً أو نقداً للنَّاظم أو المنظومة ، ومعنى البيت :

اللوحُ والقلمُ مخلوقاتٌ نورانيَّةٌ ، كتبَ القلمُ في اللَّوح بأمرِ الله ما كان ويكون ، ولمَّا كان اللوحُ مخلوقاً منَ المخلوقات . . فإنَّه عاجزٌ عنِ الإحاطةِ والشُّمولِ بما كان غيرَ متناهٍ ؛ لأنَّ الإحاطةَ بغير المتناهي ليست من خصائصِ المخلوقاتِ ، ولمَّا كان نبيُّنا محمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلم أفضلَ المخلوقاتِ على الإطلاقِ بإجماعِ العلماءِ وتضافرِ الآياتِ والأحاديثِ . . فمنَ المُستبعَدِ أنْ يُطلَعَ مخلوقٌ آخرُ علىٰ أشياءَ لم يُطلَع عليها سيِّدُ الأوَّلينَ والآخرينَ وأفضلُ خلْقِ الله أجمعين .

وهذا المعنى ٱتَّفقَتْ عليه كلمةُ العلماءِ مِن « شرَّاح البُردة » وغيرهم ، ومنهم :

❀ شيخُ الإسلامِ زكريا الأنصاريُّ ، المتوفىٰ سنة (٩٢٦هـ) قال : (إنَّ الله أطلعه علىٰ ما كتَب القلمُ في اللوحِ المحفوظِ ، وعلىٰ علومِ الأوَّلينَ والآخرينَ ، وهذا مِن جاهه عند الله تعالىٰ ، والجاه : القدرُ والمنزلةُ)[١] .

❀ الإمام ٱبنُ حجرٍ الهَيْتميُّ ، المتوفىٰ سنة (٩٧٣هـ) قال : (إنَّ الله أطلعه ليلةَ الإسراءِ علىٰ جميعِ ما في اللوحِ المحفوظِ ، وزاده علوماً أُخَر ؛ كالأسرارِ المتعلِّقةِ بذاتِه سبحانه وتعالىٰ وصفاتِه)[٢] .

لكنِ ٱختلفَ الشُّرَّاحُ هل الخمسُ المذكورةُ في الآية أُطلِعَ عليها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أم لم يُطلَعْ عليها ، وهل هي مكتوبةٌ في اللوحِ أم لا ؟

ذهب بعضُهم إلىٰ أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أُطلِعَ علىٰ هذه الخمسِ ، وممَّن قال بهذا القول :

---

(١) « الزبدة الرائقة شرح البردة الفائقة » (ص٢٢٤) .

(٢) « العمدة في شرح البردة » (ص٦٦٩) .

❁ **العلَّامةُ إبراهيمُ اللَّقاني**، المتوفىٰ سنة (١٠٤١هـ) : (هل علِمَها [أي : الروح] النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم قبل موته ؟) ، ثمَّ قال : (وهذا الخلافُ نظيرُ الخلافِ في السَّاعة ، **والحقُّ** ـ كما قاله جمع ـ أنَّ الله تعالىٰ لم يقبِضْهُ عليه الصَّلاة والسَّلام حتَّىٰ أطلَعَهُ علىٰ كلِّ ما أبهَمَه عنه ، إلَّا أنَّه أمرَهُ بكتمِ بعضٍ والإعلامِ ببعضٍ)(١) .

❁ **العلَّامةُ أحمد الصَّاوي**، المتوفىٰ سنة (١٢٤١هـ) : (اعلم أنَّه اختُلِف في الرُّوح) ، ثُمَّ قال : (ولكن لم يخرُجِ النبيُّ منَ الدُّنيا حتَّىٰ أطلَعَهُ الله عليها وعلىٰ غيرِها مِن سائر المغيَّبات التي يليقُ علمُها بالحادثِ ، وأمرَهُ الله ببثِّ البعضِ وكتمِ البعضِ ، وخيَّره في البعضِ)(٢) .

❁ **العلَّامةُ إبراهيمُ الباجوريُّ**، المتوفىٰ سنة (١٢٧٦هـ) : (لم يخرُجْ صلَّى الله عليه وسلَّم مِن الدُّنيا إلَّا بعد أنْ أعلَمَه الله تعالىٰ بهذه الأمورِ)(٣) .

❁ **العلامة حسن العدويُّ الحَمْزاويُّ**، المتوفىٰ سنة (١٣٠٣هـ) : (**والتحقيق** : أنَّه لم يفارقِ الدُّنيا حتَّىٰ أعلَمَه الله بسائرِ المغيَّبات التي يليقُ علْمُها بالبشرِ ، ومِن جُملتها هذه الخمسُ ، والقولُ بأنَّه لا يعلمُ هذه الخمسَ محمولٌ علىٰ أوَّلِ أمرِه ؛ كما نبَّه علىٰ ذلك أئمَّة التَّحقيقِ)(٤) .

وقريبٌ من هذا ما ذكَرَه **الإمامُ الحافظُ عبد الرَّؤوف المُناويُّ**، المتوفىٰ سنة (١٠٣١هـ) : (الخمسُ المذكورةُ لا يعلمُها إلَّا الله علىٰ وجهِ الإحاطةِ والشُّمول كليّاً وجزئيّاً ، فلا ينافيه إطْلاعُ الله لبعضِ خواصِّه علىٰ كثيرٍ منَ المغيَّبات حتَّىٰ مِن هذه الخمسِ)(٥) .

---

(١) « هداية المريد » (٢/ ٩٧٤) .

(٢) « شرح جوهرة التوحيد » (ص٣٦٤) .

(٣) « حاشية الباجوري على البردة » (ص٩١) .

(٤) « النفحات الشاذلية في شرح البردة البوصيرية » (٣/ ٥٤٥) .

(٥) « فيض القدير » (٣/ ٤٥٨) .

وذهب فريقٌ آخرُ إلىٰ أنَّ هذه الخمسَ ليست موجودةً في اللوحِ المحفوظِ ؛ إذ لو كانت موجودةً لأُطلِعَ عليها بعضُ الملائكةِ المقرَّبين ، ولئن سُلِّم أنَّها موجودةٌ في اللوحِ المحفوظِ فيُقال :

المعنىٰ : ومِن علومِك علم اللوحِ القلمِ ممَّا يُطلَع عليه المخلوقُ ، وممَّن ذهَب هذا المذهبَ منَ الشُّرَّاح : **الإمامُ ٱبنُ مرزوقٍ الحفيدُ** ، **والحافظُ القَسْطلّانيُّ** ، **والعلّامةُ ٱبنُ علّان**[1] .



---

(١) ينظر : « إظهار صدق المودة » (٣/ ٤٠٧) ، « مشارق الأنوار المضية » (ص٤١٧) ، « الذخر والعدة في شرح البردة » (ص٣٠٤) .

علاقة مسألة علم النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير

بعد بيانِ الأقوالِ الواردةِ في المسألةِ نجدُ أنَّ الخلافَ في الأقوالِ الثَّلاثةِ الأُولىٰ خلافٌ علميٌّ قائمٌ على الأدلَّة ومناقشتِها في إطارِ منهجِ العلماءِ في فهمِ النُّصوصِ والعملِ بقواعدِ التَّعارضِ والتَّرجيحِ .

ومَن بحثَ في أدلَّة أصحابِ الأقوالِ الثَّلاثة الأُولىٰ يجدْها تدورُ في فلَكِ التَّسليمِ بالقطعيَّات الواردةِ في المسألةِ وأصولِها ، والتنازعُ إنما هو في فهمِ ظنيِّ دَلالاتِها ، والنقاشُ في إعمالِ قواعدِ التَّعارضِ والتَّرجيحِ وتقديمِ بعضِها علىٰ بعضٍ ، وهذا كلُّه في إطار المنهج العلميِّ للخلاف المقبول والسائغ بين علماء الشريعة الإسلامية ، لا ينبغي فيه التضليل والتبديع ، فضلاً عن الاتِّهام بالتكفير[1] .

وأمَّا النُّصوص التي أطلقَها بعضُ علماءِ الشَّريعة في تكفيرِ القائلِ بعلمِ النبيِّ للغيب . . فلا شكَّ ولا ريبَ أنَّه ليس المقصودُ واحداً من هؤلاء ، وإنَّما المقصودُ بذلك مَن يساوي علمَ النبيِّ بعلمِ الله سبحانه ، فيكون بذلك جعَل شريكاً لله في صفةِ العلم ، والتوحيدُ الذي قرره علماء العقيدة هو توحيد الله في ذاته وصفاته وأفعاله[2] .

والسَّؤال الآن : هل أصحابُ القولِ الرَّابعِ الذين قالوا بأنَّ علمَ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم علمُ إحاطةٍ وشمولٍ يُتَّهمونَ بالكفرِ لهذا القولِ ؟

إنَّ القائلينَ بهذا القولِ مع إصرارِهم علىٰ أنَّ علمَ النبيِّ علمُ إحاطةٍ وشمولٍ إلَّا أنَّهم ينزِّهون الله سبحانه ويقولون : إنَّ علمَ الله ذاتيٌّ قديمٌ ، وعلمَ النبيِّ حادثٌ وبتعليم الله

---

(١) ينظر : « جلاء القلوب » (١/ ١٣١) .

(٢) ينظر : « نهاية الأقدام » (ص٥٦) ، « شرح العقائد النسفية » (ص١٠٦) ، « تحفة المريد » (ص٩٩) .

سبحانه ، **فهل يعدُّ هذا عذراً لهم ؟**

والجواب : أنَّ القولَ بالإحاطة يستلزمُ منه المساواةَ في الحقيقةِ والذَّاتِ ، **فهل لازمُ المذهبِ مذهبٌ ؟**

قال العلَّامة الملَّوي في « الشَّرح الكبير على السُّلَّم المُنَوْرَق » بعد نفيه أنْ يكونَ علمُ النبيِّ علمَ إحاطةٍ وشمولٍ ما نصُّه : (والذي يظهَرُ عدمُ التَّكفير ؛ لأنَّ هذه اللوازمَ بعيدةٌ لا يقول بها هذا القائلُ ، مع أنَّ لازمَ المذهبِ ليس بمذهبٍ خصوصاً إذا كان اللازم بعيداً)[1] .

وأقره الصَّبَّان في « حاشيته على الشَّرح الصَّغير » ، وكذا السيِّدُ الكتَّانيُّ ؛ وذلك لأنَّ لازمَ القولِ لا يعدُّ قولاً إلَّا إذا كان اللزومُ بيِّناً ، وهو هنا غير بيِّنٍ ، وحينئذٍ فلا يكفُرُ القائلُ في هذه المسألة[2] .

ومنَ الأهميَّة بمكانٍ أن أسوق نصّاً للعلَّامةِ ٱبنِ حجرٍ الهَيْتميِّ قاله جواباً علىٰ سؤالٍ وردَ إليه نصُّه : (**مَن قال : إنَّ المؤمنَ يعلمُ الغيبَ هل يكفر لقوله تعالىٰ** : ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ، **وقوله** : ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ ، **أو يُستفصَل لجوازِ العلمِ بجزئياتٍ منَ الغيب ؟**

فأجاب بقوله رحمه الله ونفعنا به آمين : **لا يُطلَق القولُ بكفرِه ؛ لاحتمالِ كلامِه ، ومَن تكلَّم بما يحتملُ الكفرَ وغيرَه وجَبَ ٱستفصالُه**) .

ثُمَّ نقَل عنِ الرَّافعيِّ ما خلاصتُه : (**بل الذي أميل إليه إذا اختُلف في التكفير وُقِف حالُه وتُرِك الأمر فيه إلى الله تعالىٰ**) ، وأقره عليه .

ثم قال في آخره : (ثُمَّ إعلامُ الله تعالىٰ للأنبياءِ والأولياءِ ببعضِ الغيوبِ ممكنٌ لا يستلزمُ محالاً بوجه ، فإنكارُ وقوعه عنادٌ ، ومنَ البداهة أنَّه لا يؤدِّي إلىٰ مشاركتِهم له

---

(١) « الشرح الكبير » (ص١٠٩) .

(٢) ينظر : « حاشية الصبان على الشرح الصغير » (ص٣٨) ، « جلاء القلوب » (١ / ١١٦ ـ ١١٧) .

تعالىٰ فيما تفرَّد به منَ العلم الذي تمدَّح به وٱتَّصف به في الأزلِ وما لا يزالُ ، وما ذكرناه في الآية صرَّح به النَّوويُّ رحمه الله في « فتاويه » فقال : معناها لا يعلمُ ذلك ٱستقلالاً وعلمَ إحاطةٍ بكلِّ المعلومات إلَّا الله ، وأمَّا المعجزاتُ والكراماتُ . . فبإعلام الله لهم عُلِمَتْ ، وكذا ما عُلِم بإجراءِ العادةِ)[١] .

وذكَر العلَّامةُ ٱبنُ عابدينَ نصَّ فتوى ٱبنِ حجرٍ كاملاً علىٰ طولِه ، وأقرَّه عليه ، ثُمَّ قال : (**ما ٱختصَّ به تعالىٰ هو الغيب المُطلَق**)[٢] .

وما قيل في عدمِ تكفيرِ القائلِ بالإحاطةِ كذلك يُقال في حقِّ مَن يقولُ بأنَّ النبيَّ لا يعلمُ الغيبَ ، فإنَّه يُستفصَل عن مرادِه ، فإنْ كان مرادُه إنكارَ النُّصوصِ القطعيَّة الثبوتِ والدَّلالةِ الواردةِ في علْمِه صلَّى الله عليه وسلَّم للغيوب . . فهذا القولُ خروجٌ منَ الملَّة ، ولا أظنُّ مسلماً يقول بهذا القولِ .

وإنْ كانَ مرادُه التَّوقفَ علىٰ ما ورَدَ في النُّصوص ، أو نفيَ الإحاطة . . فهو مؤوِّلٌ ، وهذا مذهبُ كثيرٍ منَ المتقدِّمين كما سبق . . فلا ينبغي تكفيرُهم .

وهذا الإمامُ حجَّة الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليُّ يضع ضوابطَ مهمَّةً في التَّكفيرِ ينبغي علىٰ كلِّ مسلمِ الاطِّلاعُ عليها وحفظُها ، والحذرُ منَ المجازفة في التَّكفير ، والابتعادُ عنه[٣] .



---

(١) « الفتاوى الحديثية » (ص٢٢٢) .

(٢) « سل الحسام الهندي في الدفاع عن مولانا خالد النقشبندي » (٢/ ٣١٤) ، **وما ذكره ٱبنُ عابدين بهذه العبارة هو عينُ ما نصَّ عليه المؤلِّف الشيخ أحمد رضا في النظر الأول علىٰ أنَّ العلمَ المطلقَ هو المختصُّ بالله سبحانه** .

(٣) ينظر : « الاقتصاد في الاعتقاد » (ص١٣٣ ـ ١٣٨) ، وينظر بحث « التحذير من المجازفة بالتكفير » للعلامة السيد محمد بن علوي المالكي رحمه الله .

المؤلفات المصنفة في مسألة علم النبي صلى الله عليه وسلم بالغيب

تحدَّث علماء السِّيَر والشَّمائل والحديثِ وغيرِهم عنِ المكانة العظيمة لجنابِ النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وأنَّه أفضلُ الخلقِ على الإطلاقِ، وأنَّه أُوتيَ ما لم يُؤتَه أحدٌ منَ الخَلْق، وأُطْلِعَ علىٰ ما لم يُطلَع عليه أحدٌ منَ الخَلْق.

لكن لم تجرِ مُناقشاتٌ وحواراتٌ وردودٌ قديماً بين العلماء في حدودِ علم النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيبِ علىٰ وجه التَّفصيل، ولم أستطِعْ تحديدَ أوَّليَّة بحثِ هذه المسألة على التَّفصيل، إلَّا أنِّي وجدْتُ نصّاً للحافظ السُّيوطي (٩١١هـ) في كتابه «الخصائص الكبرىٰ» يتحدَّث فيه عن خلافِ العلماءِ في القول بعلم النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للخمسِ، فقال فيه: (ذهب بعضُهم إلىٰ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أُوتيَ علْمَ الخمسِ أيضاً، وعلمَ وقتِ السَّاعةِ والرُّوحِ وأنَّه أُمِر بكتمِ ذلكَ).

وتحدَّث العلَّامة البَنَّاني (ت ١٢٣٤هـ) عن تأريخ هذه المسألة قائلاً: (هذه المسألةُ لم يتكلَّم عليها مَن مضىٰ، ولم يخوضوا فيها أصلاً، وقد وقَع فيها نزاعٌ بين المتأخِّرين، خصوصاً بين الشَّيخينِ العالمينِ المحقِّقينِ الفاضلينِ: أبي علي اليُوسي وأبي مروان التَّجْمُوعتي)[1]، غير أنَّه سبَق هذا النِّزاعَ خلافٌ جرىٰ في المشرق في مدينة دمشقَ، في قصَّة يرويها لنا العلَّامة المُحبِّي حصلَتْ في القرن الحادي عشرَ الهجريِّ؛ كما سيأتي نصُّها.

وقبل رواية هذه القصَّة والخلاف الذي جرىٰ في دمشق، فإنَّ من أوائل مَن تحدَّث في المسألةِ تفصيلاً، يحدِّدُ فيه حدود علم النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيبِ، ويقول بأنَّه علمُ إحاطةٍ وشمولٍ.. هو الإمام أبو الحسن البكري، المتوفىٰ سنة (٩٥٢هـ)[2].

---

(١) «الروض المعطار في علم النبي المختار» (٢/٧١٩).

(٢) له رسالة في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] في ورقتين. ينظر: ←

وذكَر العلَّامة المُحبيُّ أنَّ مفتي حلب عمرَ بنَ عبد الوهَّاب العُرْضي (١٠٢٤هـ) سئل في مجلسِ درسٍ عن مقالة الأستاذ البكري هذه ، فأجابَ : (إنَّ مقالةَ الشَّيخ هذه صحيحةٌ ، ولا إنكارَ عليه فيها ؛ إذ يجوزُ أنَّ الله يَهبُه علْمَه ويُطلِعُه عليه ، ولا يلزمُ من ذلك أن يُدرِكَ محمَّدٌ مقامَ الرُّبوبية ؛ إذ العلمُ المذكورُ ثابتٌ لله تعالىٰ بذاته وللمصطفىٰ بتعليمِ الله تعالىٰ إيَّاه ، وإلىٰ مثلِ ذلكَ أشارَ الأبوصيري بقوله :

فـإنَّ مِـن جُـودِكَ الدُّنيـا وضَرَّتَهـا   ومِـن علومِـكَ علـمَ اللَّـوحِ والقلـمِ

وفي الحديث : « قال لي ربِّي ليلةَ الإسراءِ فيمَ يختصِمُ الملأُ الأعلىٰ يا محمَّدُ ؟ قلتُ : لا أدري ، فوضَعَ يدَهُ بين كتفَيَّ ، فوجَدْتُ بردَها في ثديَيَّ ، فعلمتُ علمَ الأوَّلينَ والآخرينَ ، ثُمَّ قال : فيمَ يختصِمُ الملأُ الأعلىٰ ؟ فقلتُ : في الوضوءِ على المكارِه . . . » إلىٰ آخر الحديثِ)[1] .

« معجم تاريخ التراث الإسلامي » (٥/ ٣٠٧٧) .

ولعصريِّه الإمام ٱبن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ) رسالة في المغيَّبات الخمس ، طبعت ضمن مجموع رسائله (١/ ١٨٦ ـ ٢٠٠) في إصطنبول سنة (١٣١٦هـ) الرسالة التاسعة عشر ، بعنوان : « في ٱستثناء الله تعالىٰ من ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وتحقيقه » ، وهذه الرسالة لم تناقش موضوع علم النبي صلى الله عليه وسلم للغيب ، ولم يكن هذا هدفاً لها ، وإنَّما هي بحث في التفسير ، مع إضاءات حول الكهانة ، وممَّا قرَّره فيها : أنَّ الخمس من خواصِّ علم الله سبحانه .

وظهر لي أثناء البحث في بعض الكشَّافات عدداً منَ المؤلَّفات حول علم الغيب ، لكن لم أستطع الجزم بأنها في موضوع علم النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيب .

منها : « رسالة في إيضاح إطلاع الغيب في قوله تعالىٰ : ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ » لابن الصائغ ، المتوفىٰ سنة (١٠٦٦هـ) ، يوجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أسعد أفندي في تركيا .

ومنها : « كشف الريب عن مفاتيح الغيب » لعطاء الله المصري ، كان حياً سنة (١١٧٠هـ) ، مخطوط في خمسة أوراق محفوظ في المكتبة الوطنية النمساوية .

ومنها : « رسالة في علم الغيب » لمحمد بن أبي بكر المرعشي ، المعروف بـ(ساجقلي زاده) ، المتوفىٰ سنة (١١٥٠هـ) ، يوجد نسخة منها في مركز الملك فيصل في الرياض ، ٱطَّلعتُ علىٰ هذا المخطوط ، غير أنَّه يتناول موضوع علم الغيب بشكل عام ، ويربطه بموضوع الكهانة ، ممَّا جعلني أبتعد عن الجزم في بعض العناوين التي مرَّت معي أثناء البحث ، ولم يتيسَّر لي الاطِّلاع علىٰ مضمونها .

(١) « خلاصة الأثر » (٣/ ٢١٧) ، والحديث أخرجه الترمذيُّ (٣٢٣٣) و(٣٢٣٤) من حديث سيِّدنا

وقريبٌ مِن عهد العلَّامة العُرْضي في القرنِ الحادي عشرَ الهجريِّ حصَل نزاعٌ في هذه المسألةِ في دمشقَ يرويه لنا العلَّامةُ المُحبيُّ :

أنَّ الشَّيخ محمَّد بنَ أحمدَ المَنُوفيَّ الشَّافعيَّ ، نزيل مكَّة ، المتوفَّىٰ سنة (١٠٤٤هـ) ، ورَد دمشق ، وأقرأ فيها « صحيح مسلم » وسُئل : هل كان النبيُّ يعلَمُ السِّحر ويعرِفُه على التَّعميم ؟ فأجاب عنه أنَّه كان يعلَمُ كلَّ شيءٍ منه ومِن غيره مِن غيرِ شكٍّ .

ثُمَّ قال المُحبِّي : (فنُقِل جوابه إلى النَّجمِ الغَزِّي [المتوفىٰ سنة (١٠٦١هـ)] فغضِبَ غايةَ الغضبِ وكذَّبه ، وقال : إنَّه ٱفتراها ، وأخذ النَّجمُ يقيم عليه الحدودَ في درسِه كلَّ ليلةٍ ، ويقول : إنَّه إنْ أصرَّ علىٰ ذلك كفَر ، وطلَب مِن أقرانه عملَ رسالةٍ علىٰ وَفْق مرادِه ، فٱمتنعوا مِن ذلك ، وقالوا :

إنَّه أخطأ حيثُ قالها للعوامِّ ، ومنهم مَن أحجمَ ولم يتكلَّم وقال قد وقَع فيها خلافٌ وما رجَّحوا منها قولاً يُنقَل .

وطال التنقيبُ علىٰ هذه المسألة حتَّىٰ ألَّف الشَّيخ أيوبُ الخلوتيُّ (١٠٧١هـ) في ذلك رسالة سمَّاها « السك الموفي علىٰ رقبة المنوفي » ، وهي رسالةٌ جامعةٌ لكلِّ منثورٍ ومنظومٍ ، فكفَّ بعدُ المنوفيُّ عنِ الدَّرسِ)[1] .

ولم يتوقَّفِ البحثُ في هذه المسألةِ فكتبَ العلَّامةُ إبراهيمُ الكُورَانيُّ ، المتوفىٰ سنة (١١٠١هـ) مؤلَّفاً سماه : « الجواب الكافي عن مسألة إحاطة علم المخلوق بغير المتناهي » ، ذهبَ فيها إلىٰ أنَّه يمكن عقلاً إحاطة المخلوق بغير المتناهي ، والمختصُّ بالألوهية كون الإحاطة ذاتيةً .

وكتبَ الشَّيخ عبد القادر الدَّجَانيُّ ، المتوفىٰ سنة (١٢٩٤هـ) ، رسالةً في إثباتِ

ٱبن عباس ، و(٣٢٣٥) من حديث سيِّدنا معاذ بن جبل رضي الله عنهم أجمعين .

(١) « خلاصة الأثر » (٣/ ٣٥٩) ، ولم يتيسر لي الاطِّلاع علىٰ هذه الرسالة ، غير أنَّ سياق الكلام يدلُّ علىٰ أنَّ المؤلِّف ردَّ على المنوفي قولَه بأنَّ علمَه صلَّى الله عليه وسلَّم علمُ إحاطةٍ وشمولٍ .

إطْلاعِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم على المغيَّبات الخمسِ وغيرِها قبل ٱنتقالِه للدَّار الآخرةِ[١] .

ونعود إلى الخلافِ الذي جرىٰ في المغربِ في مدينةِ فاسٍ في أواخر القرنِ الحادي عشرَ ، حيث تمَّ طرحُ هذه المسألة في جمعٍ منَ العلماء بحضرة أحدِ أُمرائها في الجامعِ الكبيرِ في فاس ، فذكَر الشَّيخ **أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر الدَّلَائي** ـ المتوفىٰ سنة (١٠٩٩هـ)[٢] ـ أنَّه يعلم الغيب ، وأنكر عليه كثيرٌ منَ الحضور .

فسأل الأميرُ العلَّامةَ القاضيَ **أبا مروان عبدَ الملك التَّجْمُوعتي** ، المتوفىٰ سنة (١١١٨هـ) ، فأجاب بما يؤيد كلام الدَّلَائي ، وٱشتدَّ الخلافُ بينَ العلماءِ في المسألةِ .

وكتبَ الشَّيخُ أبو العباس أحمدُ بنُ عبد الحيِّ الحلبيُّ ، المتوفىٰ سنة (١١٢٠هـ) ، يسأل الشَّيخَ التَّجْمُوعتي ، فأجابه برسالة سمَّاها « **ملاك الطَّلَب في جوابِ أستاذ حلب** » ، ٱستدلَّ فيها علىٰ أنَّ علمَ النبيِّ بالغيب علمُ إحاطةٍ وشمولٍ .

فقام بالرَّدِّ عليه عصريُّه العلَّامةُ الشَّيخ **أبو عليٍّ الحسنُ اليُوسيُّ** ـ المتوفىٰ سنة (١١٠٢هـ) ـ في مؤلَّفٍ مستقلٍّ : « **تقييد في العلم النَّبويِّ** » .

ثُمَّ صنَّف **التَّجْمُوعتي** مؤلَّفاً آخرَ للرَّدِّ علىٰ كتاب اليُوسيِّ سماه : « **خلع الأَطْمار البوسيَّة عنِ الأسطارِ اليُوسيَّة** » .

وصنَّف أيضاً بعضُ المعاصرين للتَّجْمُوعتي مِن علماء فاسٍ مؤلَّفاً في الرَّدِّ عليه سمَّاه : « **المنهج القويم في قصر الإحاطة على العلم القديم** »[٣] .

---

(١) ذكرها تلميذه العلامة النبهاني في كتابه : « جامع كرامات الأولياء » (٢/ ٩٩) .

(٢) أخطأت الدكتورة محجوبة العونية في تحقيقها مجموع « التراث العقدي في مسألة العلم النبوي عند العلماء » (١/ ٣٧٩) فترجمت لوالده ، وتنظر ترجمة الابن ـ وهو المراد هنا ـ في « شجرة النور الزكية » (١/ ٤٥٤) .

(٣) ذكره السيد محمد بن جعفر الكتاني في « جلاء القلوب » (١/ ١١١) ونقل نصوصاً منه ، ولم أقف علىٰ مؤلِّفه !!

ومدارُ الخلاف بينَ الفريقينِ هو في مسألةٍ دقيقةٍ ، وهي : أنَّ علْمَه صلَّى الله عليه وسلَّم هل يشملُ غيرَ المتناهي أم لا ، فكان التَّجْمُوعتي يرىٰ أنَّ علْمَه صلَّى الله عليه وسلَّم علمُ إحاطةٍ وشمولٍ ، وذهب اليوسي إلىٰ أنَّه يستحيل إحاطةُ المخلوق بغير المتناهي[1] .

ولم يتوقَّفِ الخلافُ بين العلماء في هذه المسألةِ في بلاد المغرب ، فكتبَ العلَّامةُ الشَّيخُ أبو العباس أحمدُ بنُ عبد السَّلام البَنَّانيُّ ـ المتوفىٰ سنة (١٢٣٤هـ) ـ مؤلَّفاً يقارن فيه ما جرىٰ بين التَّجْمُوعتي واليُوسي من مناقشات علميَّة ، وانتصر فيه لما ذهبَ إليه اليوسيُّ ، وذكَر في أوَّله[2] أنَّه اقتطفَه مِن كتابه المسمَّىٰ : « النُّورَ اللَّامع وكنزَ رواةِ المجامعِ وبستانَ الفوائدِ العظيمةِ المنافعِ » ، وسمَّاه مؤلِّفه في مقدِّمتِه بأسماءٍ عدَّة : « الرَّوض المِعْطار في علم النبيِّ المُختار » ، أو « الرَّوض المزهر المحتوي علىٰ تحرير القول في علم النبي » ، أو « تحرير الدَّليل والبُرهان في الرَّدِّ علىٰ مَن سوَّىٰ بين علم النبيِّ وعلم المولى العظيم الشَّان » ، أو « الرَّوض المُزهر المُونق النَّضير في أداء بعضِ الواجبِ من خدمة سيِّدنا محمَّدٍ البشير النَّذير »[3] .

وأُثيرَتْ هذه المسألةُ في القرن الرَّابعَ عشرَ الهجريِّ ، وكان النِّقاش فيها بين العلماء حادّاً وقاسياً ، وربَّما خرَجَ عنِ المنهجِ العلميِّ في المناظراتِ والمؤلَّفاتِ ، حتَّىٰ وصَل إلى التَّكفيرِ في بعضِ الأحيانِ ، وترَكَ العلماء إرثاً كبيراً في هذه المسألةِ الدَّقيقةِ ، لم يتيسَّر لي الوقوفُ علىٰ جلِّ هذه المؤلَّفات ، وهذه أسماءُ ما وقفْتُ عليه مِن مؤلَّفاتٍ

---

(١) قال العلامة اليوسي في آخر رسالته « التقييد » (١/ ٤٧٣) : (فعليك بالتعظيم جملة واعتقاداً أن الله تعالىٰ أعطىٰ نبيه المصطفىٰ صلى الله عليه وسلم من العلوم الشرعية والمعارف الدينية واللطائف الملكوتية والحكم النظرية والمصالح الدنيوية والمحاسن الأدبية . . ما يغرق في أدنىٰ بحره علوم الأولين والآخرين ، ويلتمس منه كل بحر في علمه ، وذي فكر في نظره ، وذي صنعة في صنعته) .

(٢) « الروض المعطار في علم النبي المختار » (٢/ ٧١٢) .

(٣) « الروض المعطار في علم النبي المختار » (٢/ ٧١٤) .

في هذه المسألةِ[1] :

١ ـ « الياقوت والمرجان في العلمِ النبويِّ » للسيِّد محمَّدِ بنِ عبد الكبير الكَتَّانيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٢٧هـ)[2] .

٢ ـ « رسالة في علمِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للغيبِ » للعلَّامة السَّيِّد أحمدَ بنِ إسماعيلَ البَرْزَنْجيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٣٧هـ)[3] .

وذكَرَها في مقدِّمة كتابه « غاية المأمول » حيثُ قال فيه : (كنتُ قد أَلَّفتُ رسالةً مختصرةً جواباً عن سؤال ورَدَ إليَّ منَ الهند مضمونها : أنَّه وقَعَ تنازعٌ بين علماء الهند في علْمِه صلَّى الله عليه وسلَّم ، هل هو محيطٌ بجميع المغيَّبات حتَّى الخمسِ المذكورةِ في قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾[4] الآية ، أو غيرُ

---

(١) وما يَرِد هنا هي مؤلَّفات باللغة العربية ، والصِّراع الذي حصَل في الهند في القرن الرَّابعَ عشرَ الهجريِّ خلَّف عدداً من المؤلَّفات في هذه المسألة ، ولم أستطع البحثَ حول هذا الصراع وآثاره ، وإن كان هذا المؤلَّف الذي بين أيدينا لأحد علماء الهند إلَّا أنَّه كُتِب بالعربية ، وكتَبَ عليه علماء الشام ومصرَ والحجازِ والهندِ تقريظات ، وكان سبباً في تجدُّد هذا الخلاف في بعض البلاد العربية ، غير أنَّه لم يخلِّف تلك النِّزاعات الشَّديدة التي خلَّفها بين علماء الهند ، وأذكر منَ المؤلَّفات في هذه المسألة ممَّا كتب بغير العربية علىٰ سبيل المثال :

« اللؤلؤ المكنون في علمِ البشيرِ ما كانَ وما يكونُ » سنة (١٣١٨هـ) ، « إنباءُ المصطفىٰ بحالِ سرٍّ وأخفىٰ » سنة (١٣١٨هـ) ، « خالص الاعتقاد » سنة (١٣٢٨هـ) ، « إزاحة العيب بسيف الغيب » سنة (١٣٣٠هـ) ، وهذه جميعها باللغة الأوردية مع ذكر تاريخ تأليفها ، وهي للشيخ أحمد رضا خان (ت ١٣٤٠هـ) .

« سهم الغيب في كبد أهل الريب » باللغة الفارسية ، للشيخ محمد أنور شاه الكشميري ، المتوفىٰ سنة (١٣٥٣هـ) .

(٢) ذكره ابنه السيد محمد الباقر الكتاني في : « أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني » (ص ٣٠١)

(٣) وهي مخطوط في تسع لوحات بخط الشيخ عبد القادر الشلبي ، كتب مؤلِّفها في آخرها : (وقع الفراغ من تبييضه لسبع بقين من شهر ربيع الأول من السنة الثانية والعشرين والثلاث مئة والألف من هجرة من له كمال العز والشرف) ، وكتب في آخرها تأييداً وتقريظاً الشيخ عبد القادر الشلبي ؛ وأفادني مشكوراً بصورة من هذه النسخة الأخ الكريم مؤرخ المدينة المنورة علىٰ ساكنها الصلاة والسلام الدكتور سعيد طولة حفظه الله .

(٤) لقمان : ٣٤ .

محيطٍ بذلك ؟ وأنَّ جماعةً منَ العلماء ذهبوا إلى الأوَّل والآخرون إلى الثَّاني ، فمع أيِّ الفريقين يكون الحقُّ ؟ نريد منكم بيانَ ذلك بالأدلَّة الشَّافية .

فألفتُ تلك الرِّسالةَ وبيَّنْتُ فيها أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أعلمُ الخلْقِ ، وأنَّ علْمَه محيطٌ بجميع مهمَّات الدِّين ، ومحيطٌ أيضاً بمهمَّات الكائنات في الدُّنيا والآخرة ، ولكنِ المغيَّباتُ الخمسُ لا تدخُلُ تحت شمولِ علْمِه الشَّريفِ ؛ للأدلَّة الواضحةِ الدَّالةِ علىٰ ذلك منَ الكتابِ والسُّنةِ وكلامِ السَّلف ، وأنَّ ذلك لا يخدِشُ أدنىٰ خدشٍ في علوِّ مقامِه ورِفْعةِ درجتِه »[1] .

٣ ـ « **غاية المأمول في تتمَّةِ منهجِ الوصولِ في تحقيقِ علمِ الرَّسولِ** » ، **للعلَّامة السَّيِّد أحمدَ بنِ إسماعيلَ البَرْزَنْجيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٣٧هـ)** .

هذه الرِّسالةُ ألَّفها ثانياً بعد الرِّسالة الأُولىٰ بقصد الرَّدِّ على الشَّيخ أحمدَ رضا خان في كتابِه « الدَّولة المكيَّة بالمادة الغيبيَّة » ؛ وسيأتي الكلامُ عنها مفصَّلاً .

٤ ـ « **السِّرُّ المصون في أنَّ الله أطلع نبيَّه علىٰ ما كان ويكون** » ، **للعلَّامة السَّيِّد أحمدَ بنِ جعفرٍ الكتَّانيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٤٠هـ)** .

ذكَر ٱبنُه السَّيِّد محمَّدُ إبراهيمُ الكتَّاني أنَّ هذا الكتابَ يقع في (١٤) كرَّاساً منَ القالب الرُّباعيِّ ، (١٣٦) ورقةً ، ٱشتمل علىٰ مقدمةٍ وخمسةِ مقاصدَ وخاتمةٍ .

المقدمة : في الفرق بين العلم الحادث والقديم ، **المقصد الأول** : في أنَّ الله أودع في حقيقةِ نبيِّه سائرَ العلومِ والحقائقِ والفهومِ ، ومنها ٱستمدادُ الأنبياء والمرسلين ، **المقصد الثاني** : في أنَّ الله كما أوجد هيكلَه صلَّى الله عليه وسلَّم الجسمانيَّ كشَفَ له عما أُودِع في حقيقته مِن سرِّه الربَّانيِّ ، **المقصد الثالث** : فيما منَحه منَ العلم الموهوب وأكرَمَه به مِن الاطِّلاع على الغيوب ، **المقصد الرابع** : في الجوابِ عن بعضِ الآيات القرآنيَّة والأحاديثِ المنافية لما تقدَّم ، **المقصد الخامس** : في أنَّ مِن خزائنِ ما جمَعَه

---

(١) « غاية المأمول » (ص٨) .

الله تعالىٰ له صلَّى الله عليه وسلَّم تُنفِق أُمَّتُه علىٰ طول الدَّهر ممَّا لا حدَّ له ولا حصر ، **الخاتمة** : فيما ٱختصَّت به هذه الأمة المحمَّدية منَ التَّصديق بسائر الأمور الغيبية .

وكان الفراغ منه في (٢٢) جمادى الأولىٰ (١٣٢٩هـ) ، ثُمَّ زيد فيه بعد ذلك زيادات كثيرة[١] .

٥ ـ للعلامة الشيخ أحمد رضا خان مجموعة مؤلفات في هذه المسألة .

٦ ـ « الرأي الصائب في تفسير علم الغائب » ، « تحقيق المجتبىٰ في علم المصطفىٰ » ، « خير الزاد لسبيل الرشاد » ، هذه الرسائل الثلاث للعلامة محمد عين القضاة الحيدرآبادي ، المتوفىٰ سنة (١٣٤٣هـ) .

ٱطَّلعتُ على الرِّسالة الثَّانية منها ، وهي مطبوعةٌ في الهند في مطبع تصوير عالم ، وتقع في (٢٤) صحيفة ، ٱنتهىٰ مؤلِّفها منها سنة (١٣٢٠هـ) ، وموضوع هذه **الرِّسالة** : الاستدلالُ على عدم جواز إسنادِ علم الغيبِ إلى النبيِّ لا حقيقةً ولا مجازاً .

٧ ـ « جلاء القلوب منَ الأصداء الغينيَّة ببيانِ إحاطتِه صلَّى الله عليه وآله وسلَّم بالعلومِ الكونيَّة » ، للعلَّامة السَّيِّد محمَّدِ بنِ جعفرٍ الكتَّانيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٤٥هـ) .

قال في مقدمته عن سبب التأليف : (. . .كان قد وقَع بين أهل الظَّاهر نزاعٌ في إحاطة العلم النبويِّ الباهر بالمكوَّنات التي هي منه وإليه ، وفعولها بدءاً ووسطاً وٱنتهاءً عليه ، وفي أنَّ له عليه الصَّلاة والسَّلام من ربِّه تعالى التَّفويضَ في مملكتِه ، والتَّحكيمَ فيما يرجع لدوائر سُلطته . . أخذتني الغيرةُ ، وأزاحَتْ عنِّي من هذا الأمر داءَ الحيرةِ ، فكتبْتُ هذه الرِّسالةَ الكفيلةَ ببيانِ ما في المسألتينِ منَ النُّصوصِ الحفيلةِ حتَّىٰ يتبيَّن لكلِّ ذي بصيرةٍ وبصرٍ أنَّه الجنابُ الذي ما مثلُه خلقٌ ولا بشرٌ ، وأنَّه المخلوقُ الذي أحاطَ علمُه بالمخلوقاتِ ، وعلمُ كلِّ ما مضىٰ منها وما حضَر وما هو آتٍ ، وأنَّه الوكيلُ

---

(١) « بيلوغرافيا مؤلَّفات والدي الإمام أحمد بن جعفر الكتاني » لابنه السيد محمد إبراهيم الكتاني ، المتوفىٰ سنة (١٤١١هـ) منشور في موقع الألوكة بتاريخ : ١٥/ ١/ ٢٠١١م .

المطلَقُ المفوَّضُ إليه ، والمجعولُ أمرُ المملكةِ الربَّانيةِ كلِّها بيدَيه)[1] .

رتَّبها علىٰ مقدِّمة ومقصدينِ وخاتمة ، **المقدمة** : في بيان جُملة العلوم ، **والمقصد الأول** : في بيان إحاطةِ الذَّات المحمَّديَّة بالعلوم الجديدة الكونيَّة ، وبيان أنَّ لها مِن علوم الذَّات الإلهيَّة والصفات ما ليس عند غيرها مِن جميع المخلوقات ، **والمقصد الثاني** : في بيان أنَّه عليه السَّلام خليفةُ الله الأكبر ، وصدرُ المملكة الربَّانيَّة الأظهر ، المصرِّف فيها بالحلِّ والرَّبط والتَّقييد والإطلاق شخصاً ونوعاً وبطريق العموم والاستغراقِ ، **والخاتمة** : في بيان أنَّ العوالم كلَّها مستمدَّةٌ منه وواقفةٌ لديه ، وأنَّه لا وصول إلى الله تعالىٰ إلَّا مِن بابه ، ولا معوَّل للخليقة في الدُّنيا والآخرة إلَّا عليه .

ومن الجدير بالذِّكر أن أسوق نصّاً من الكتاب يتَّضح فيه خلاصة رأيه في المسألة : (إنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام لم يخرُجْ منَ الدُّنيا حتَّىٰ أَطْلعه الله عليهما وعلىٰ غيرِهما من كلِّ ما أبهمَه عنه أو أخفاه مِن كلِّ ما ينبغي لمثله ويليق بعزَّته وعُلاه ، أخذاً بالعموماتِ الآتيةِ في القسم الثَّالث ، وهذا هو مذهبُ المحقِّقينَ منَ العلماء وجزَم به كثيرٌ من أرباب الخصوصيةِ والأولياءِ ، وهو الحقُّ الذي لا مريةَ فيه لمنصفٍ ، ولا يعدلُ عنه بعد الوقوف علىٰ ما في هذه الرِّسالة إلَّا متوانٍ أو مستغفلٍ)[2] .

وتميَّز هذا المؤلَّف بالموضوعيَّة في الطَّرحِ والحوارِ وتقبُّلِ الآخر ، والتَّأويلِ لمن شَذَّ في الفهمِ ، والحرصِ علىٰ إغلاقِ باب التَّكفير[3] .

ولعلَّ هذا المؤلَّف صُنِّف علىٰ إثر الخلاف الذي جرىٰ بين الشيخ أحمد رضا خان والسيِّد أحمد البرزنجيِّ ، حيث ٱنتهىٰ من تصنيفه سنة (١٣٣٣هـ) أثناء إقامته في المدينة المنوَّرة ، ثم زاد عليه بعض الإضافات أثناء إقامته في دمشقَ سنة (١٣٣٨هـ) .

٨ ـ « التحقيق المصون في علم الغيب بما كان وما يكون » ، للعلَّامة عبد السَّتَّار بنِ

---

(١) « جلاء القلوب » (١/٩) .

(٢) « جلاء القلوب » (١/١٩٢) .

(٣) ينظر علىٰ سبيل المثال : « جلاء القلوب » (١/١١٦ ـ ١١٧ ، ١٣١ ـ ١٣٢) .

عبد الوهّاب الدِّهْلويِّ المكّيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٥٥هـ)[١] .

اطّلعتُ علىٰ ثلاث نسخ خطية لهذه الرِّسالة ، وجميعها غير كاملةٍ ، لخّصها المؤلِّف من كتاب « خير الزاد لسبيل الرشاد » للعلامة عين القضاة الحيدرآبادي ، وقسّمها إلىٰ : مبحثين ومقدمةٍ وهدايةٍ وخاتمةٍ ، وموضوع هذه الرسالة : نفي علم الغيب التفصيليِّ إلىٰ يوم القيامةِ عنِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

٩ ـ « كشف رَينِ الرَّيبِ في مسألة علم الغيبِ » ، للعلّامة محمّد عبد الباقي اللَّكْنَويِّ المدنيِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٦٤هـ)[٢] .

١٠ ـ « المفهوم والمنطوق ممّا ظهَر منَ الغيوبِ التي أنبأ بها الصَّادقُ المصدوقُ صلَّى الله عليه وسلَّم » ، للعلّامة القاضي محمد بنِ عبد السَّلام السَّايح ، المتوفىٰ سنة (١٣٦٧هـ)[٣] .

١١ ـ « الكلمة العُليا لإعلامِ علمِ المصطفىٰ » ، للشَّيخ محمّد نعيم الدِّين المُرادآبادي ، المتوفىٰ سنة (١٣٦٨هـ) .

١٢ ـ « مُطابقة الاختراعاتِ العصريَّةِ لما أخبرَ به سيِّدُ البريَّة » ، للعلّامة أحمدَ بنِ محمَّد الصِّدِّيق الغُماريِّ ، المتوفىٰ سنة (١٣٨٠هـ)[٤] .

قال في مقدمته : (هو أفضلُ مَن أظهرَه الله علىٰ غيبِه بإخبارِ الله تعالىٰ ، ثُمَّ بإخبارِه هو صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّ الله تعالىٰ أطلعَهُ علىٰ كلِّ شيءٍ ، وجلَّىٰ له كلَّ شيءٍ ، وتجلَّىٰ له فعَلِم ما بين السَّموات والأرضِ وما كان وما هو كائنٌ ، إلىٰ غيرِ ذلك ممَّا صحَّت به

---

(١) مخطوط في مكتبة الحرم المكي الشريف ، برقم : (٢١٣٢) ؛ كما في « معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف » (ص٢٧٦) .

(٢) ينظر : « تشنيف الأسماع » (٢/ ٤٢٦) .

(٣) ينظر : « سل النصال بالأشياخ وأهل الكمال » (٩/ ٣٢٣٥) .

(٤) لم أقف علىٰ تاريخ تأليفه ، إلّا أنّي اطّلعتُ على الطبعة السادسة سنة (١٣٩١هـ) المطبوع في مكتبة القاهرة .

الأخبارُ ، وتواترَتْ بمجموعِه الأحاديثُ والآثارُ ، وأيَّده الواقعُ وصدَّقه العِيان)[1] .

١٣ ـ « **اليواقيت الثَّمينة في الأحاديثِ القاضيةِ بظهورِ سكَّةِ الحديدِ ووصولِها إلى المدينةِ** » ، **للعلَّامة السَّيِّد محمَّد عبد الحيِّ الكتَّانيِّ** ، **المتوفىٰ** سنة (١٣٨٢هـ)[2] .

جعَل له مقدِّمةً تحدَّث فيها عن مسألةِ علم النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ولا يخفىٰ على المطالع أنَّه لخَّصها مِن كتاب شيخه محمَّد بنِ جعفرٍ الكتَّانيِّ « جلاء القلوب » المتقدِّم ذكرُه .



---

(١) « مطابقة الاختراعات العصرية » (ص٢) .

(٢) طبع في دار الكتب العلمية في بيروت .

بين الشيخ أحمد رضا خان والسيد أحمد البرزنجي

أُثيرَتْ مسألةُ علم النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالغيب **في مطلع القرنِ الرابعَ عشرَ الهجريِّ في البلاد الهنديَّة**، وكانت مع مجموعةٍ أُخرىٰ منَ المسائلِ فيصلاً في شتاتِ شملِ علماءِ تلك الدِّيار، وٱنقسامِهم إلىٰ جماعاتٍ وأحزابٍ، وليس هذا موضعَ البحثِ، والذي يعنينا أنَّ هذه المسألةَ أُثيرَتْ في الهند، وخلَّفت آثاراً سلبيةً على المجتمعِ والمدارسِ الإسلاميَّة في تلك الدِّيار.

ولن أستطيعَ الخوضَ في تفاصيلِ الخلافِ وآثارِه؛ لأنَّ جُلَّ تلك الرَّسائلِ المتبادلةِ والنقاشاتِ كانت باللغةِ الأورديةِ أو الفارسيَّةِ، وما كُتِب بالعربيةِ إنَّما هو جزءٌ يسيرٌ من ذلك الخلافِ، وأمَّا ما عُرِّب.. فهو قليلٌ، ولا يخفىٰ ما فيه تعارضٍ، والاعتمادُ على التَّعريب فقط لا يكفي للخوضِ في جذورِ ذلك الخلافِ وآثارِه، ولذا سوف أتحدَّث بإجمالٍ وموضوعيَّةٍ عن أثرِ هذا الخلافِ في بلادنا العربيَّة، منزِّهاً قلمي عنِ الخوضِ فيما لا يُحسِنُ.

كتبَ الإمامُ أحمد رضا خان عدداً منَ المؤلَّفات في مسألة علم النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للغيب، ولعلَّ مِن أقدمِها ما كتبَه سنة (١٣١٨هـ)، مما يشير إلىٰ تاريخ نشوءِ هذا الخلافِ في الهندِ[١].

وخلاصة رأيه في مسألة علم النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للغيب: أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أُطلِع علىٰ ما كانَ وما يكون من المعلومات المتناهية، حتَّى الخمسِ المذكورةِ في الآية، فإنَّه لم يخرُجْ منَ الدُّنيا حتَّىٰ أُطلِع عليها، أمَّا المعلوماتُ غيرُ

---

(١) وفي هذا العام كتب ثلاث مؤلفات ـ فيما أعلم ـ ٱثنان بالأوردية؛ «اللؤلؤ المكنون»، «إنباء المصطفىٰ»، وواحد بالعربية: «مالئ الجيب بعلوم الغيب».

المتناهية . . فعلْمُها مختصٌّ بالله سبحانه .

ومع رحلاتِ الحجِّ إلىٰ بلاد الحرمينِ الشَّريفينِ توجَّهتِ الأسئلةُ لعلمائها ، وكان مِن أبرزِ مَن كتَبَ فيها وأجابَ **العلَّامةُ السيِّدُ أحمدُ بنُ إسماعيلَ البَرْزَنْجيُّ مفتي الشَّافعية بالمدينةِ المنورةِ** ، المتوفىٰ سنة (١٣٣٧هـ) .

كتبَ جوابَه في رسالةٍ مختصرةٍ في علمِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم للغيب ، وكان ذلك سنة (١٣٢٢هـ) ، وجاءت في تسعة أوراقٍ ، وللدِّقَّة والأمانةِ العلميَّة أسوقُ خلاصةَ رأيه في هذه الرِّسالة بقوله : (فألفتُ تلك الرِّسالةَ وبيَّنْتُ فيها أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أعلمُ الخلْقِ ، وأنَّ علْمَه محيطٌ بجميع مهمَّات الدِّين ، ومحيطٌ أيضاً بمهمَّات الكائنات في الدُّنيا والآخرة ، ولكنِ المغيَّباتُ الخمسُ لا تدخُلُ تحت شمولِ علْمِه الشَّريفِ)[1] .

وزيادةً في التَّوثيقِ التَّاريخيِّ ولتحريرِ محلِّ الخلافِ . . أسوقُ نصّاً للسيِّد البَرْزَنْجيِّ كتبَه في مطْلَعِ رسالتِه الأُولىٰ حول علمِ النبيِّ بالغيب ، المؤلَّفةِ سنة (١٣٢٢هـ) :

(ورَد إليَّ سؤالٌ من إقليم الهند . . .

صورته : ما قولُكم دام فضْلُكم ونفَع المسلمينَ بعلومِكُم في قائل يقولُ :

إنَّ سيِّد الأنبياءِ صلوات الله عليه وسلامُه عليه كان يعلمُ جميعَ ما كانَ وما يكونُ ، بحيثُ لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السَّماء ، ولا أصغرَ مِن ذلك ولا أكبرَ ، ولا حالٌ مِن أحوالِه المتجدِّدةِ عليه إلَّا وعلمُه صلَّى الله عليه وسلَّم محيطٌ بها ، حتَّىٰ إنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم كان عنده علمُ السَّاعة ، ونزولُ الغيث مطَّرداً أنَّه متىٰ ينزلُ ، وما في الأرحامِ منَ الذُّكور والإناث فيما كان وما يكونُ ، وما تكسبُ كلُّ نفسٍ غداً كذلك ، وجميعُ ما تموت فيه مِن مواقعِ الأرضِ كذلك ، ويعلم جنودَ الله المذكورةَ في القرآن ، وتقريضَ الأشعارِ ، وغيرَه مما لا ينبغي لحضرته المقدَّسة ، وإنَّما الفرقُ

---

(١) « غاية المأمول » (ص٩) .

بين معلوماته سبحانه وتعالىٰ ومعلوماته صلَّى الله عليه وسلَّم بالذَّات وبالواسطة ، وإنَّ متعلَّقَ علْمِه الشَّريف المختصِّ به تعالىٰ ما عدا هذه الأشياءَ ممَّا لا يقعُ ولم يقع في حيِّزِ التَّكوُّن .

وردَّ عليه آخرون فقالوا : إنَّ هذا الإطراء منهيٌّ عنه في شأنه صلَّى الله عليه وسلَّم مذكورٌ في حديثٍ مرفوعٍ إليه ، ومخالفٌ للكتاب والسُّنة ، وقد قال الله سبحانه وتعالىٰ : ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[1] ، فجعل تعالى الإحاطة بكلِّ الأشياء علماً خاصّاً بنفسه ، يؤيِّده قولُه تعالىٰ : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ . . .﴾[2] إلخ ، وقولُه تعالىٰ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[3] ، وقولُه تعالىٰ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾[4] ، وقولُه صلَّى الله عليه وسلَّم في حديث جبريل : « خمس لا يعلمُهُنَّ إلَّا الله » ، وقد منَع صلَّى الله عليه وسلَّم مَن كان يقول : وفينا نبيٌّ يعلَمُ ما في غدٍ ، ورُوِي أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم أخبر قبل وفاته بشهرٍ بعدمِ علْمِه بالسَّاعة ؛ ذكَره في « المشكاة » عن مسلم ، وقال الإمامُ الشَّافعيُّ في « رسالته » : أخبرنا سفيانُ بنُ عُيينة عنِ الزُّهريِّ عن عُروةَ قال : لم يزَلِ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يسأل عنِ السَّاعة حتَّىٰ أنزل الله تعالىٰ : ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[5] ، فٱنتهىٰ . . . إلخ .

فما كان الحقُّ مِن ذلك فلا بُدَّ مِن تصريحه بدلائلِه المُقنعةِ منَ الكتاب والسُّنة ، ومِن كلام الذين عليهم ملاكُ الشَّريعةِ الغرَّاءِ ؛ ليهلكَ مَن هلَكَ عن بيِّنةٍ ويحيىٰ مَن حيًا عن بيِّنةٍ ، أفتونا بالجواب الشَّافي ولكم الزُّلفىٰ يوم المآب)[6] .

---

(١) الطلاق : ١٢ .

(٢) لقمان : ٣٤ .

(٣) المدثر : ٣١ .

(٤) يس : ٦٩ .

(٥) النازعات : ٤٣ .

(٦) « رسالة في علم النبي صلى الله عليه وسلم للغيب » مخطوط (ق/ ١) .

وفي العامِ الذي يليه سُئل الشَّيخُ أحمدُ رضا عن هذه المسألةِ أثناء حجِّه سنة (١٣٢٣هـ) ، وأجابَ عن هذا السُّؤالِ باللُّغةِ العربيَّةِ بمؤلَّفٍ مستقلٍّ ، سمَّاه : « الدَّولة المكيَّة بالمادَّةِ الغيبيَّةِ » ، ضمَّنه قواعدَ عقليَّةً وشرعيَّةً في الاستدلال لما ذهَبَ إليه وقرَّره ، وتميَّز هذا المؤلَّف بتأصيلٍ علميٍّ متينٍ لهذه المسألةِ ، وهذه بعضُ عبارته من كتابه « الدَّولة المكيَّة » تؤكِّد وتوضِّح ما ذهَبَ إليه :

❀ واحدٌ منها مختصٌّ بالله سبحانه وتعالىٰ ، وهو العلمُ المطلقُ التفصيليُّ .

❀ ومعلومٌ أنَّ علمَ المخلوقِ لا يحيطُ في آنٍ واحدٍ بغيرِ المتناهي .

❀ فثبتَ أنَّ إحاطةَ أحدٍ من الخلقِ بمعلوماتِ الله تعالىٰ علىٰ جهةِ التَّفصيلِ التَّامِّ محالٌ شرعاً وعقلاً .

❀ فثبتَ أنَّ العلمَ الذي يستأهلُ الاختصاصَ به تعالىٰ ليسَ إلَّا العلمُ الذاتيُّ ، والعلمُ المطلقُ التَّفصيليُّ المحيطُ بجميعِ المعلوماتِ الإلهيَّةِ بالاستغراقِ الحقيقيِّ ، فهما المرادانِ في آياتِ النَّفيِ ، وأنَّ العلمَ الذي يصحُّ إثباتُهُ للعبادِ هو العلمُ العطائيُّ ، سواءٌ كانَ العلمَ المطلقَ الإجماليَّ ، أو مطلقَ العلمِ التَّفصيليِّ ، والتَّمدُّحُ إنَّما يقعُ بهذا .

ثُمَّ بعد ذلك تحدَّث عن مسألةٍ أخرىٰ وهي علمُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلم بمفاتيحِ الغيبِ ، فذهَب إلىٰ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم لم ينتقِلْ عن عالم الدُّنيا حتَّىٰ علِمَها .

وبهذا يظهَرُ أنَّ محلَّ الخلافِ بين الشَّيخِ أحمدَ رضا والسيِّدِ البَرْزَنْجيِّ إنَّما هو في علمِه صلَّى الله عليه وسلَّم بمفاتيحِ الغيبِ الخمسِ المذكورةِ في الآية ، وسبَق تقريرُها وشرحُها بأنَّها مسألةٌ خلافيَّةٌ بين العلماءِ ، وذكرتُ بعضَ مَن قال بكلٍّ من القولينِ .

والعجب مع وضوح نصوصِ الشَّيخ أحمد رضا فيما قرَّره وذهَب إليه ، إلَّا أنَّه اتُّهم بأنَّه يقول بأنَّ علمَ النبيِّ علمُ إحاطةٍ وشمولٍ ، وأنَّ الفرقَ بينهما بالحدوثِ والواسطةِ !!

فهذا السيِّد عبد الحي الحسني يقول في كتابه « نزهة الخواطر » عن رأي الشيخ

أحمد رضا خان في هذه المسألة : (وكان يعتقدُ بأنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يعلمُ الغيبَ علماً كليّاً ، فكان يعلم منذ بَدء الخليقةِ إلىٰ قيام السَّاعة ، بل إلى الدُّخول في الجنَّة والنَّار جميعَ الكليَّات والجزئيَّات ، لا تشذُّ عن علمِه شاذةٌ ، ولا تخرُجُ مِن إحاطتِه ذرَّةٌ ، وكان يعبِّر عنه بقوله : علِمَ ما كان وما يكون ، وقد صنَّف في هذا الموضوعِ عدَّة رسائلَ ، منها رسالةٌ سمَّاها : « إنباء المصطفىٰ » ، ورسالةٌ أخرىٰ بأسم : « خالص الاعتقاد » ، وله رسالةٌ في هذا المعنىٰ بالعربية سمَّاها « الدولة المكية » ، وعلَّق عليها حاشية زادَتْ عليها أضعافاً مضاعفة وسمَّاها : « الفيوض الملكية »)[١] .

وكذلك السيِّدُ أحمدُ البَرْزَنْجيُّ كتبَ ردّاً علىٰ « الدَّولة المكيَّة بالمادة الغيبيَّة » سمَّاه : « غاية المأمولِ في تتمَّة منهجِ الوصولِ في تحقيقِ علمِ الرَّسول » ، طُبِع في الهند قديماً طبعةً حجريةً ، لكن لم أقف علىٰ تاريخ تأليفِه أو طبعِه ، قال في مقدمته : (أطلعني أحمدُ رضا خان المذكورُ علىٰ رسالةٍ له ذهَب فيها إلىٰ أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم علمُه محيطٌ بكلِّ شيءٍ حتَّى المغيَّباتِ الخمسِ ، وأنَّه لا يستثني من ذلك إلَّا العلمَ المتعلِّقَ بذات الله وصفاته المقدَّسة ، وأنه لا فرقَ بين علم الباري سبحانه وتعالىٰ وعلْمِه صلَّى الله عليه وسلم في الإحاطةِ المذكورةِ إلَّا بالقدَمِ والحدوثِ) .

ثُمَّ قال : (وإنَّ الإحاطةَ العلميَّة بجميعِ المعلوماتِ التي لا تتناهىٰ مختصَّةٌ بالله تعالىٰ ، ولم يقُلْ بحصولها لغيرِه أحدٌ من أئمَّة الدِّين ، فلم يرجِعْ عن ذلك وأصرَّ وعاندَ) .

ولا أدري لماذا تاهَ عن بعض المعاصرين له ومنهم السيد البَرْزَنْجيُّ محلُّ النِّزاعِ بينهما !!!

ولم يتوقفِ الشَّيخ أحمدُ رضا بعد نشرِ « غاية المأمول » عن حوارِه ونقاشِه مع السيِّد البَرْزَنْجيِّ ، فكتبَ تعليقاتٍ علىٰ « الدَّولة المكيَّة » أكَّد فيها أنَّه لم يقل بإحاطةِ

---

(١) « نزهة الخواطر » (٨/ ١١٨١) .

علمِ النبيِّ للمعلوماتِ التي لا تتناهىٰ ، وهذه بعضُ نصوصِه مِن تعليقاته التي ردَّ فيها على السيِّد البَرْزَنْجيِّ :

❀ ٱنظرْ إلىٰ هذه الأشياءِ التي عددتُها ممَّا لا يتناهَىٰ ، وتصريحاتِي أنَّ علمَ المخلوقِ لا يحيطُ بشيءٍ من الأمورِ الغيرِ المتناهيةِ بالفعلِ . . **يَظهرْ لكَ كذبُ مَن ٱفترَوا عليَّ القولَ بأنَّ إحاطةَ علمِهِ صلَّى ٱللهُ تعالىٰ عليهِ وسلَّمَ لا يُستثنَىٰ منه شيءٌ غيرُ ذاتِه تعالىٰ وصفاتِهِ** .

❀ وقد تكرَّرت في هذا المبحثِ **أنَّ علمَ المخلوقِ لا يحيطُ بغيرِ المتناهِي بالفعلِ** ، وأقدِّرُ إذن قدرَ فريةِ مَن ٱفترَوا عليَّ القولَ بإحاطتِهِ جميعَ المعلوماتِ التي لا تتناهىٰ ، فالذي ردَّ ردّاً صريحاً بالغاً علىٰ حصولِ علمٍ واحدٍ من غيرِ المتناهياتِ بالفعلِ لمخلوقٍ ، كيفَ يقولُ بإحاطةِ الجميعِ ؟!

وكتب الشيخ أحمد رضا أيضاً تعليقاً وتكملةً أُخرىٰ علىٰ كتابه « الدَّولة المكيَّة » سمَّاه : « **إنباء الحيِّ في أنَّ كلامَه المصونَ تبيانٌ لكلِّ شيءٍ** » ، ناقش فيه السيِّدَ البَرْزَنْجيَّ في ٱستدلاله بآية ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ ٱستفاض فيها وٱستطرد .

وٱستعان كلٌّ منهما ببعضِ أعلام العصرِ في كتابةِ تقريظاتٍ تؤيِّدُ ما ذهَبَ إليه وقرَّره ، ومنَ الملفت للانتباه أنَّ بعضَ العلماء قرَّظ الرسالتينِ معاً ؛ « الدولة المكية » و« غاية المأمول » !! وهذا إن دلَّ فإنَّه يدلُّ علىٰ أنَّ أصلَ الفكرة التي يجري فيها النِّقاشُ بينهما مقبولٌ وسائغٌ ، ولا سيَّما إذا عُرِف أنَّ العلماء يكتبونَ تقريظاتِهم في بعضِ الأحيان لمعرفتِهم بإمامةِ المؤلِّف وبراعتِه العلميَّة ، أو لأصلِ فكرةِ المؤلِّف ، إلَّا إذا نصَّ المقرِّظ علىٰ قراءتِه لكاملِ الكتابِ ، وتأييدِه وموافقتِه لجميعِ الحروفِ والكلماتِ المسطَّرة فيه .

